الاول الخطاين اي اخذ بالامرين الاولين الخطاين لم يتخلل بينهما برء فتجب
دية واحدة بالمنع كمن ضربه اي يجب دية واحدة لهما معا فيمن
ضربه مائة سوطا فبرا من تسعين ومات من عشرة دية الرجل
عليه بضربه تسعين شيء من جهة الارش وان بقي من جهة التعزير
وعن ابي يوسف انه اوجب فيه حكومة عدل وعن محمد انه اوجب
فيه اجرة الطبيب وثمن الادوية قالوا وهذا محمول على ما اذا برا
من تسعين ولم يبق له اثرا صلا فان بقي له اثر ينبغي ان يجب عليه
حكومة عدل ودية القتل وان عن المقطوع عن القطع العمد
فمات المقطوع من ذلك ضمن القاطع الدية عند ابي حنيفة ،،
استحسانا وفي القياس ينبغي ان يجب القصاص وعندهما الا يضمن
الدية وان عن المقطوع عن القطع العمد وما بعدت منه اي من القطع
او عفى عن الجناية لا يضمن الدية ايضا لانه اذا كان القطع خطا
فالعفو يعتبر من الثلث اي ثلث المعفو ويضمن القاطع ثلثي الدية
والعمد يعتبر من كل المال فلا يضمن شيأ ولكن اذا عفى عن الشجة ثم
سري الى النفس وان قطعت امراة يد رجل عمدا فتزوجها مقطوع
اليد ثم ماتت من القطع وهي مثلها مهر مثلها والدية في مالها وعلى عاقلتها اي يجب مهر
مثلها في ماله والدية على عاقلة المراة لو كان خطا استحسانا والقياس
ان يجب القصاص فقوله على عاقلتها الخ عطف جملة على جملة لا على
على قوله في ماله عندابي حنيفة وعندهما لا يجب شيء واذا وجب لها
مهر المثل وعليها الدية وقعت المقاصة ان استويا وان فضلت الدية
ترده على الورثة وان فضل المهر ترده الورثة عليها وان تزوجها على
اليد وما بعدت منها او على الجناية ومات منه فلها مهر مثلها ولا شيء
لورثة الزوج عليها لو كان القطع عمدا ولو كان القطع خطا رفع عن
العاقلة مهر مثلها وكم ترك ذلك ما ترك وصيته وما زاد على مهر المثل
يكون وصية للعاقلة ويكون الواجب لها مقدار مهر المثل من الدية وان
كان مهر مثلها اقل من الدية يرجع عن العاقلة مهر المثل وما زاد على ذلك
ان كان يخرج من الثلث استقر ثلثه ورد الفضل ولو قطع يده فاقتص
له من اليمنى فمات الاول قتل المقتص منه له اي بسبب القطع وعن ابي يوسف
انه يسقط حقه في القصاص وان قطع ولي المقتول يد القاتل العامد وعفى
ولي المقتول عن القصاص منه ضمن القاطع دية اليد لهم مطلقا
سواء قضي له بالقصاص اولا عند ابي حنيفة وقالا لا شيء عليه وفي القياس

انه يجب

رجع عنه ايضا وان كان
لا يخرج من الثلث

يجب القصاص وقيد بالعفو لانه اذا مر بعفو الاولياء لو قطع وما
عفي ويؤخذ منه على الخلاف في الصحيح ولو قطع ثم جز رقبته قتل البر
وهو استحسانا ولو جز رقبته بعد البر فهو على الخلاف في الصحيح ومن
له القصاص في الطرف اذا استوفاه ثم سرى الى النفس ومات يضمن
دية النفس عند ابي حنيفة وعندهما لا يضمن شيأ وهو قول
الشافعي باب الشهادة في القتل لما ثبت الشهادة
في القتل شيأ متعلقا بالقتل نفسه اورد ها بعد ما ذكر احكام القتل
لان متعلق الشيء كان ادنى درجة من ذلك الشيء ولا بد ان حاضر
جحة اذا كان اخوه غائبا عن خصومته ولكن قبلت البينة وحبس
القاتل بعد ابي حنيفة وقالا لا يعيد هذا اذا كان القتل عمدا ولو
كان خطا او دبيا بان كان العقد دينا لا يبيعهما على اخر فاقام
احدهما البينة والاخر غائب ثم حضر لا يعيد البينة بالاجماع ..
فان اثبت القاتل عفو الغايب لم يقد بعد حضور الغايب ايضا
ولمة الولي قتل عبد هما واحدهما غايب في الحكم المذكور وان شهد
وليان بعفوي التهما لغت شهادتهما وهو عفو منهما وان
صدق فعفا القاتل في العفو ولم يصدقهما المشهود عليه فالدية
لهما نصفان واذا كذبهما القاتل والمشهود عليه فلا شيء لهما
وللاخر ثلث الدية وان صدق فما المشهود عليه وحده غرم القاتل
ثلث الدية وهو نصيب المشهود عليه لكنه يعيرن الشاهدين
والقياس ان لا يلزم القاتل شيء ولو شهد ابنا الشاهد ان انه ضربه
عمدا فلم يزل المضروب صاحب فراش حتى مات يقتص من القاتل
ان كان عمدا اذا شهدا انه ضربه بشيء جارح واذا اختلفا شاهدا
القتل في الزمان بان شهد احدهما ان القتل كان يوم الخميس وشهد
الاخران كان في يوم الجمعة او الحائط بان شهد احدهما ان القتل كان
في بلد كذا وشهد فان اختلفا في الالة بان قال احدهما انه قتل بالعصا
والاخر انه قتله بالسلاح او قال احدهما قتله بالعصا وقال الاخر قتله
ولكن مراده ربما اذا قتله بطلت الشهادة في المسايل كلها وان شهد انه
قتله اي فلانا وقال الاخر بل قتله اي فلانا يجب الدية
انه لا يقبل هذه الشهادة واذا اقر انه كان ابيل واحد منهما
قتله منفردا اي زيد اخطا الولي قتلتها صح عما ان حالكونهما
مجتمعين له اي يجوز للولي قتلهما ولو كان هذا الاقرار شهادة لغت

الاخران كان في بلد اخر او بهما به القتل اي الاولان فان صح

فان بعد الغايب عن الغيبة لا بد من اعادة البينة لعتقلا القاتل عن الحكم صح صح

معناه ترد شهادتهما اخذ من قوله تعالى فاولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا الاية صح صح

فان كان مهر المثل والدية سواء فلعاقلة لا يرجعون بشيء منه وان كان مهر مثلها صح صح